20010317-0001-r

النهار
السبت ١٧ آذار ٢٠٠١

الأمم المتحدة استمعت إليه مدة ساعة

تقرير "سوليد" شرح قضية المعتقلين في سوريا وأوصى بتفتيش السجون وتأليف لجنة تحقيق

كتبت مي عبود ابي عقل:

بين ١٣ اذار الجاري و٩ نيسان المقبل تعقد "لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة" جلستها الحادية والسبعين في مقر المنظمة في نيويورك. وتناقش خلالها التقارير الدورية حول وضع حقوق الانسان في عدد من الدول هي: جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية والدومينيكان وفنزويلا وكرواتيا واوزبكستان وسوريا. وهذه التقارير تقدمها الدول المعنية بناء على المادة ٤٠ من "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" الذي وقعته الدول الاعضاء، ويناقشها اشخاص مستقلون هم قضاة ومحامون واختصاصيون في القانون الدولي وحقوق الانسان.

سوريا التي وقعت هذا العهد عام ١٩٦٩، ارسلت تقريرها (الثاني منذ عام ١٩٨٤ ويتألف من ٨٢ صفحة) في اب من العام الفائت، وتم تحديد جلسة في ٣٠ اذار الجاري لتلاوته ومناقشته.

ملف لبنان

في المقابل اعدت "حركة دعم المعتقلين اللبنانيين" (سوليد) ملفا متكاملا تحت عنوان: "المعتقلون اللبنانيون في السجون السورية: اعتقالات اعتباطية وحالات اخفاء قسري على ايدي قوات الامن السورية في لبنان". وقد استمعت اللجنة اول من امس على مدى ساعة، الى رئيس الحركة غازي عاد الذي قدم شرحا مفصلا للقضية.

يتكون الملف من ٢٥ صفحة ويقسم اربعة اجزاء:

١- مقدمة: تعرض لبدايات هذه القضية "التي تعود الى زمن اندلاع الحرب في لبنان، خصوصا مع دخول القوات السورية البلد عام ١٩٧٦. وبسبب انهيار سلطة الدولة لم تعمل اي هيئة رسمية على هذه القضية. وبعد انتهاء العمليات العسكرية عام ١٩٩٠ واستعادة الدولة اللبنانية سيطرتها وتسلمها زمام الامور، لم تتغير الحال، وبقي المسؤولون في البلدين يتحاشون الخوض في القضية بل ينفون وجود معتقلين لبنانيين في سوريا. ومع ذلك ثلاثة احداث خرقت جدار الصمت: الاول حين كشف رئيس الجمهورية الاسبق الياس الهراوي وجود ٢١٠ سجناء لبنانيين في سوريا. والثاني في ٣ اذار ١٩٩٨ عندما اعترفت الحكومة السورية بوجود ١٥٥ معتقلا لديها، وسلمت ١٢١ فقط. والثالث في ١١ كانون الاول ٢٠٠٠ حين اطلق الرئيس السوري بشار الاسد ٤٦ معتقلا لبنانيا، ثم اذاع مدعي عام التمييز اللبناني عدنان عضوم لائحة باسماء ٩٥ لبنانيا محكومين بالسجن لديها. واليوم لا يزال عدد كبير من المواطنين اللبنانيين معتقلين اعتباطا في سوريا، بعضهم منذ عقدين، من دون محاكمة او تهمة. كما ان البعض الاخر تمت محاكمته امام محاكم عرفية سرية بتهم وجرائم يجهلها المدعى عليهم (...)".

غطاء المعاهدة

٢- الخلفية: "خلال الحرب كان اعتقال اللبنانيين يتم على ايدي القوات السورية الموجودة على الاراضي اللبنانية، او يتم تسليمهم اليها بواسطة الميليشيات الموالية لها. وعقب الحرب بقيت القوات السورية تمارس اعمال الاعتقال، كما ان اجهزة المخابرات اللبنانية سلمت العديد من اللبنانيين الى سوريا. وبعد توقيع "معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق" بين البلدين في ايار ١٩٩١، تنازلت السلطات اللبنانية عن بعض صلاحياتها ومهماتها لاجهزة المخابرات السورية الموجودة في لبنان، فقامت الاخيرة باعمال توقيف واعتقال في لبنان وسوريا وعلى الحدود بين البلدين، بقيت مجهولة ومن دون شهود، حتى عثرت بعض العائلات على مفقوديها احياء بعد اعوام من الاعتقال السري. وفي ظل الوجود العسكري السوري في لبنان تم اعتقال آلاف اللبنانيين بسبب انتمائهم السياسي المناهض لسوريا او عقب اشتباكات مع احدى الميليشيات".

ويعدد الملف مراكز الاعتقال في سوريا ولبنان ويعرض مراحل التحقيق والسجن والعذابات، مشيرا الى ان "معظم اعمال التوقيف يتم خارج اطار القانون او اي اعراف دولية، ومن دون العودة الى السلطات اللبنانية (...) كما انه لا يسمح للعائلات بزيارة ابنائها، ما عدا حالات نادرة (...)".

التعذيب انواع

٣- التعذيب والمعاملة السيئة: في هذا الجزء يعرض التقرير انواع التعذيب ووسائله المتعددة التي يتعرض لها المعتقلون في السجون السورية، اضافة الى الاحوال الصحية الرديئة التي يعيشون والمعاملة السيئة النفسية والجسدية التي يتلقون.

وقد امكن جمع المعلومات من بعض المعتقلين الذين خلّوا بعد اعوام، مع الاشارة الى ان العديد من المفرج عنهم لا يجرؤون على اعطاء اي معلومات نتيجة التهديدات والضغوط التي تمارس عليهم، او خوفاً من معاودة اعتقالهم. ويعرض التقرير في هذا الجزء حالات اعتقال موثقة بالمعلومات والصور والوثائق لا يزال اصحابها مفقودين وتنفي السلطات السورية وجودهم عندها، رغم ان اهاليهم زاروهم في سجونها، ويورد التقرير حالات بعض المفرج عنهم مثل كيتل الحايك، وناجي حرب الذي طالبت قيادة الجيش من امه توفيته، قبل ايام من اطلاقه. كما افرد صفحات خاصة للمفقودين من الجيش.

وخصص فقرة تحدث فيها عن "سياسة جديدة تنتهجها سوريا لتبرير الاعتقالات غير القانونية التي تقوم بها، مدعية ان بعضها حدث عقب قيام الموقوفين بجرائم واعمال مخلة بالامن على الاراضي السورية". وابرز وثائق وشهادات واعترافات لبعض المفرج عنهم تؤكد "انهم اعتقلوا في لبنان وبعضهم سيق من داخل بيته، وليلاً في احيان كثيرة (...)".

توصيات

٤- التوصيات: اورد التقرير في ختامه التوصيات الآتية "التي يجب على لبنان وسوريا تطبيقها للوصول بهذه القضية الى النهاية المرجوة:

- على سوريا ان تفرج حالاً ومن دون شروط عن جميع المعتقلين اللبنانيين اعتباطاً في سجونها، وتسلمهم الى السلطات اللبنانية.
- على سوريا ان تفتح سجونها امام فرق تفتيش عالمية. وهذا اجراء ضروري للتأكد من عدم وجود اي لبناني بعد لديها.
- على سوريا ان تنشر سجلات مفصلة وشاملة حول اللبنانيين الذين اعتقلتهم ثم افرجت عنهم، والذين توفوا في سجونها، والذين اعدموا في معتقلاتها. ويجب ان تتضمن هذه السجلات كل الحالات منذ دخول قواتها لبنان عام ١٩٧٦.
- على سوريا ان تقفل كل مراكز الاعتقال غير الشرعية التي تعود اليها في لبنان، وتعطي الاوامر للقوات السورية واجهزتها الامنية بوضع حد لتوقيف اللبنانيين والتحقيق معهم واعتقالهم.
- على لبنان المطالبة بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في كل حالات الاعتقال الاعتباطي والاختفاء القسري التي مارستها القوات السورية في لبنان".